الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	
وزارة التربية الوطنية	الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد
تصميم جواب امتحان المستوى – دورة ماي 2010	
المستوى و الشعبة: 3 ثانوي لغات أجنبية	المادة: فلسفة

تنبيه : هذه التصاميم المقترحة ليست حلولا مثالية لأن مجال الاجتهاد واسع بالنسبة للمتعلم ، و يبقى للأستاذ المصحح أن يقدر ذالك.

الموضوع الأول :

المقدمة (4ن): إذا كان كل من الإنسان و الحيوان يستعملان إشارات للتواصل ، فهل معنى ذلك أنها من نوع واحد؟

التحليل (12ن)

أوجه التشابه :- لغة الإنسان و لغة الحيوان هي مجموعة من الإشارات المستعملة للتواصل.

- تعتمد على شروط فيزيولوجية.
- تختلف من نوع لآخر.

أوجه الإختلاف :

لغة الحيوان	لغة الإنسان
- إشارات فطرية	- إشارات أبدعها الإنسان لتصبح مكتسبة
- إشارات ثابتة	- تتطور بتطور الفكر
- تعبر عن حاجات حيوية بيولوجية...إلخ	- تعبر عن معاني و أفكار...إلخ

التداخل : بعض الألفاظ التي يستعملها الإنسان تعود إلى أصل طبيعي ، كما أن لغة الحيوان محل اهتمام البحث الإنساني.

استنتاج (4ن): لغة الحيوان هي الحالة البدائية للغة الإنسان. **(تقبل أية نتيجة تتناسب و منطق تحليل المترشح)**

الموضوع الثاني

المشكلة : (4ن) تمثل الظواهر الاجتماعية موضوعا لعلم الاجتماع. و إذا علمنا أن هذه الظواهر متغيرة، ذاتية، معقدة... فهل تكون قابلة للدراسة العلمية ؟ أي هل يمكن تطبيق المنهج التجريبي بكل مستلزماته في دراسة الظواهر الاجتماعية؟

التحليل: (12ن)

القضية : الظواهر الاجتماعية غير قابلة للدراسة العلمية.

الأدلة : - الحوادث الاجتماعية داخلية ، و شخصية لأن الفرد يعيشها و بالتالي فلا تقبل الملاحظة العلمية و لا يمكن أن نقيم عليها التجارب العلمية، و هي بذلك قابلة لمنهج الفهم لا التفسير.

- الإنسان كائن متغير و حر و أفعاله لا تخضع لمبدأ الحتمية، فلا يمكن إذن القول بإمكانية الوصول إلى قوانين علمية تفسر سلوكه كما هو الحال بالنسبة للظواهر الطبيعية.

- إن الموضوعية شرط أساسي في البحث العلمي، و الموضوعية تقتضي التخلي عن الأحكام و الأفكار المسبقة و التحرر من العوامل الذاتية. غير أن الإنسان لا يمكنه أن يكون موضوعيا إذا كان دارسا و مدروسا كما هو الأمر في علم الاجتماع. الخ....

النقد : إن المنهج التجريبي ليس مجموعة من القواعد الصلبة المتحجرة التي لا تطبق إلا على الظواهر الطبيعية، بل إن قواعده مرنة و قابلة للتكيف مع موضوعات من نوع آخر.

نقيض القضية : الظواهر الاجتماعية قابلة للدراسة العلمية.

الأدلة : - دوركايم : الظواهر الاجتماعية مستقلة عن إرادة الأفراد فهي إذن "أشياء"، و بالتالي فهي قابلة للدراسة الموضوعية.

- يمكن تطبيق المنهج التجريبي في دراسة الظواهر الاجتماعية عن طريق استعمال الملاحظة الغير مباشرة.

- إن طريقة المقارنة المستعملة في دراسة الظواهر الاجتماعية تلعب نفس الدور الذي تلعبه التجربة في مجال الظواهر الطبيعية.

- إن العلوم الإنسانية حققت تقدما في مجال استخدام التقدير الكمي للتعبير عن نتائجها كما هو الحال في استخدام الإحصاء في مجال علم الاجتماع.

النقد : غير أن ذلك لا ينفي نسبية النتائج التي تصل إليها العلوم الاجتماعية نظرا لصعوبة تعميمها.

استنتاج : (4ن) الظواهر الاجتماعية قابلة للدراسة العلمية بدرجة نسبية ، لذا ينبغي إحداث التكامل بين منهجي الفهم و التفسير. **(تقبل أية نتيجة تتناسب و منطق تحليل المترشح)**

الموضوع الثالث :

المقدمة (4ن) : الجزاء اشكالية فلسفية واجهت فقهاء القانون قديما وحديثا، خاصة ما تعلق منها بمدى مشروعيته ، فهل يمكن التوفيق بين مشروعية الجزاء و بين القول بمذهب الجبرية ؟ أي هل يعتبر الجزاء مشروعا اذا كان الانسان مسيرا لا مخيرا في أفعاله؟

التحليل (12ن)

الموقف: لا يمكن التوفيق بين الجبرية و مشروعية الجزاء و بالتالي لا يمكن التوفيق بين الجبرية و فكرة الجزاء.

الحجة : - ليس من المعقول أن يقع الجزاء على شخص فرض عليه القدر ارتكاب الجريمة.

- ليس من المشروع إيقاع العقوبة على شخص لا يستطيع أن يمنع نفسه من ارتكابها.

النقد : غير أن التعارض بين الجبرية و مبدأ المسؤولية لا ينبغي أن يحملنا على الاعتقاد بأن حرية الإنسان كاملة حين قدومه على ارتكاب الجرم.

استنتاج (4ن) : مسئولية الإنسان نسبية ما دامت حريته كذلك.(**تقبل أية نتيجة تتناسب و منطق تحليل المترشح.)**